هيئة الأمم المتحدة

— ٢ —

رابعاً — مجلس الوصاية الدولي

مجلس الوصاية الدولي هو أقل فروع هيئة الأمم نجمة، ولكنه بحكم طبيعة عمله كرقيب على شؤون الملايين من الشعوب غير المستقلة يجب أن يتسم بالنزاهة

وقد تعهدت دول هيئة الأمم، التي قد تضطلع الآن أو في المستقبل بتبعات إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الاستقلال الذاتي، بأن تقدم مصالح أهل هذه الأقاليم على كل ما عداها، وان تجعل هذه المصالح أمانة مقدسة في عنقها، فتلتزم بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم الى أقصى حد مستطاع.

وقد نص الميثاق على ضرورة كفالة الحقوق التالية للشعوب غير المستقلة الخاضعة لنظم الوصاية

ا — كفالة تقدم هذه الشعوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً، وحمايتها من ضروب الاستغلال.

ب — تنمية أساليب الحكم الذاتي، وتقدير الأماني السياسية لهذه الشعوب.

جـ — توطيد السلم والأمن الدولي

وبناء على هذه المبادىء أنشأت هيئة الأمم نظاماً دولياً للوصاية لإدارة الأقاليم التي قد تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقات فردية، وللاشراف عليها. على أن تشمل الوصاية الأقاليم المشمولة بالانتداب والأقاليم التي كانت تابعة لمستعمرات للأعداء، والأقاليم التي تتنازل عن ادارتها الدول المسؤولة عنها.

ومعنى هذا أن الوصاية تكون على القاصر، فمتى اكتملت للشعوب مقومات الدول ونضج فيها النماء الذي يؤهلها للانضمام الى هيئة الأمم، رفعت عنها الوصاية وزالت آخر آثارها.

ويتألف مجلس الوصاية من أعضاء هيئة الامم الذين يتولون ادارة أقاليم مشمولة بالوصاية ومن الدول الخمس الكبيرة ومن عدد آخر من الدول ينتخب لحفظ التوازن.

خامساً: محكمة العدل الدولية

محكمة العدل الدولية هي الاداة القضائية الرئيسية لهيئة الامم المتحدة. ويعدّ جميع أعضاء هيئة الامم أطرافاً في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية. ويجوز لدولة ليست من هيئة الامم أن تنضم الى النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تضعها الجمعية العمومية لكل حالة بناء على توصية مجلس الامن

ويتعهد كل عضو من أعضاء هيئة الامم بالامتثال لاحكام محكمة العدل الدولية في كل قضية يكون هو طرف نزاع فيها.

وإذا صدر قرار من المحكمة وأبى د المحكوم عليه » الامتثال له، كان للشاكي أن يعرض الامر على مجلس الامن فيقرر المجلس التدابير التي يرى اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

والمحكمة مؤلفة من قضاة مستقلين ينتخبون بغض الطرف عن جنسيتهم بحيث يكونون من ذوي الصفات الخلقية العالية وحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة لتعيينهم في أرفع المناصب القضائية، أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي

وقوام المحكمة ١٥ قاضياً، ولا يجوز أن يكون بينهم أكثر من قاض [illegible] رطانيا دولة واحدة، ولمصر قاض في هذه المحكمة هو معالي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا.

والقضاة ينتخبون من قبل الجمعية العمومية ومجلس الامن من قائمة تقدم لهما.

وتتبع المحكمة في أعمالها النظم القضائية المعروفة.

سادساً: السكرتيرية

أما الركن السادس من أركان هيئة الامم المتحدة فهو السكرتيرية أو الامانة العامة. ولهذه السكرتيرية سكرتير عام تختاره الجمعية العمومية بتوصية من مجلس الامن والسكرتير الحالي هو المسيو تريجفي لاي وهو في الواقع أكبر قطب إداري في هيئة الامم.

والسكرتير العام يتلقى جميع تقارير أقسام هيئة الامم المتحدة ويتلقى جميع الشكاوى والبرقيات من الافراد والهيئات والحكومات.

وهو يتمتع الى حدّ ما بما تتمتع به الدول من امتياز، لان له أن ينبه مجلس الامن الى المسائل التي يرى أنها قد تهدد السلم والامن الدولي، وهذا حقّ مخوّل للدول.

ويعين السكرتير العام موظفي السكرتيرية طبقاً للوائح المألوفة .

ويضع السكرتير العام في كل سنة تقريراً مفصلاً عن أعمال هيئة الأمم المتحدة يقدمه للجمعية العمومية لمناقشته .

وهناك إلى جانب ما أسلفنا من منشآت هيئة الأمم المتحدة منظمات أخرى نذكرها على سبيل الإجمال لأن مجرد الحديث بالإيجاز عنها يسلب كثيراً من الجهد .

فهناك هيئة اليونسكو — أي هيئة العلوم والتربية والثقافة — ومهمتها تحقيق التجانس الفكري بين دول العالم ومكافحة الحروب بنشر وسائل الثقافة .

وهناك البنك الدولي ، ومهمته تقديم قروض الى الدول لاستغلالها في مشروعات اصلاحية واسعة تعجز عن النهوض بها رؤوس الأموال الفردية .

وهناك صندوق النقد الدولي وهو يقف الى جانب البنك لمؤازرته وتأييده . ولحفظ استقرار العملات في العالم .

وهناك هيئة اغاثة الأطفال المشردين ومهمتها العناية باللاجئين من الأطفال أيناكانوا .

وهناك مكتب العمل الدولي وظيفته مراقبة أحوال العمل والعمال وتحسينها .

أضف الى ذلك أن هيئة الأمم المتحدة تترك الباب مفتوحاً أمام تأييد كل نوع من أنواع اللجان والهيئات الخاصة أو الفرعية أو الاقليمية أو الدولية . كما أن الهيئة تعترف بالمواثيق الاقليمية والدفاعية التي قد تعقدها الدول من أعضائها ، بشرط أن تكون تلك المواثيق غير متعارضة مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

علاوة على أن الهيئة تبيح تعديل ميثاقها للدول من أعضائها اذا رأت أن ذلك ضروري .

* * *

هذا عن الناحية الادارية لهيئة الأمم المتحدة .

أما من الناحية الفنية فان رأي عدد من هيئة لا يتفقون كثيراً من التوفيق ، بل إن مجال الفنية والتنظيم أوسع من مجال النجاح والاستمرار .

وسبب ذلك أن هيئة الأمم المتحدة تضم بين أعضائها وممثليها من اليوم ، تتكلب في الأغلب بطريق السري ، وتترك سادئ العدالة والحق ، وتبني لمناسب فرصة للعنف في سبيله ، وتقيم للقوة سلطاناً لا ينازعه سلطان .

أضف الى ذلك أن حق « الفيتو » أو النقض المخول للدول الكبيرة في مجلس الأمن

انما يجعل اتخاذ قرار معادٍ للدول الخمس الكبرى أمراً متعذراً ، ولذلك لا يسع دولة صغيرة أن تتبرع لمواجهة دولة كبيرة وتنتظر عدالة ونصفة ، ولا يسع حقاً مع التسليم أن يخذل باطلاً في جانب القوي . وحق الفيتو هذا استطاع حتى اليوم أن يشل معظم أعمال مجلس الأمن ، لأن كل قرار يتخذه المجلس يمكن نقضه بمجرد رفع يد ممثل لدولة من الدول الخمس الكبيرة ، أيّاً كانت خطورة هذا القرار ، وأيّاً كانت خطورة النزاع الذي حتم إصدار ذلك القرار .

فمجلس الأمن ، والجمعية العمومية هما قبل كل شيء ميدان للسياسة لا للحق والعدل. وإذا عرضت للمناقشة قضية ما ، كان موقف الدول من نحوها مطابقاً لا لنواحي العدالة والحق ، بل لنواحي المنفعة الشخصية والاندفاع التلقائي . ولذلك لم تستطع هيئة الأمم بجميع فروعها أن تحل نزاعاً واحداً من المنازعات المعقدة التي عرضت عليها ، فلم تحل قضية مصر ، ولا قضية فلسطين ، ولا قضية اندونيسيا ، ولا قضية برلين ، ولا قضية المانيا ، ولا قضية كشمير ، ولا قضية حدود جنوب أفريقيا ، ولا قضية مستعمرات ايطاليا السابقة ، ولا قضية اليونان ، ولا قضية مضيق كورفو ، ولا قضية .....

والقضايا التي ظن أن الهيئة أصدرت فيها حكماً ووصلت الى نتيجة ما ، لم تحل لسبب من الأسباب . فمشكلة اللاجئي فلسطين مثلاً ، وهي مشكلة قررت هيئة الأمم المتحدة ضرورة المبادرة بحلها بتقديم مساعدة مالية قدرها ٣٢ مليون دولار للانفاق منها على المشردين مع تقرير مبدأ إعادة اللاجئين الى بلادهم وتعويضهم عن خسائرهم . . . هذه المشكلة ظلت كما هي فلا حصل الاغاثة دفعت ولا اللاجئون عادوا الى ديارهم ولا المسؤولون دفعوا لهم تعويضاتهم . وقضية اندونيسيا التي أصدر مجلس الأمن فيها أمراً غير مرة بضرورة اطلاق سراح أقطاب الجمهورية المعتقلين والجلاء عن المواقع التي احتلها الهولنديون . . . هذه القضية ظلت كما هي لأن أوامر مجلس الأمن لم تلق أذناً صاغية .

وفي وسع المرء أن يسوق عشرات من الأمثلة التي تعزز الاعتقاد بأن هيئة الأمم مدعاة الى التشاؤم لا الى التفاؤل ، وأنها كما وصفها صحفي مصري حلبة للمناظرة والمناقشة لا هيئة لصون السلم والأمن الدوليين .

نرجو الله أن يكون مصيرها خيراً من مصير سابقتها جامعة جنيف ، وأن يكون عمرها أطول من عمر عصبة الأمم .

وديع فلسطين